الطرف الآخر ضرورة الأخذ بعين الاعتبار المصالح المشتركة. وللوصول إلى مثل هذه النتيجة فإن توازن القوى الضروري لتحقيق مبدأ المصالح المشتركة سيختلف من مكان لآخر، ولو حاولنا تطبيق هذا الكلام على صراع الشرق الاوسط فاننا سنجد ان المدى الزمني الذي سيحتاجه إدراك القيادة الصهيونية الى ضرورة الوصول لحل هو مدى زمني اطول واعقد من اي مكان آخر في العالم بسبب الطبيعة الايديولوجية للصهيونية التي لازالت تقول على لسان رئيس وزرائها شامير ان الضفة الفلسطينية وقطاع غزة هي أرض «اسرائيل» التوراتية وانه لا انسحاب منها، في هذا الزمن الطويل الذي اشرت له نحن بحاجة الى المزيد والمزيد من النضال لإجبار العدو على الرضوخ لارادة السلام وحتى نستطيع أن نحقق شعار الحرية والاستقلال وحتى نبني دولتنا الفلسطينية على الارض.

رابعاً: المؤتمر الدولي: فعلى الرغم من اننا نتفق مع الاتحاد السوفياتي على اهمية وضرورة عقد المؤتمر الدولي كإطار مناسب لحل الصراع في الشرق الاوسط الا ان الموقف السوفياتي قد تغير في هذا المجال باتجاه نختلف معه، فنحن نعتبر الحديث عن مؤتمر دولي فعال بدلاً عن مؤتمر دولي كامل الصلاحيات، تغيراً في الموقف السوفياتي ذا معنى، كما نعتبر الحديث عن المباحثات التمهيدية يحمل خطر الانجرار للمفاوضات المباشرة والثنائية بعيداً عن المؤتمر الدولي.

أعود مرة أخرى لأؤكد على أن هذه الخلافات التي نظرحها أنما نقوم على قاعدة التحالف والصداقة القائمة بيننا وبين ال حاد السوفياتي

●● نايف حواتمة

■ خلال تواجدي في موسكو قدمت مداخلة في اطار الملتقى الدولي حول البلدان النامية حول قضايا البؤر الاقليمية المتوترة على ضوء التفكير السياسي الجديد وتحت عنوان الانتفاضة الفلسطينية المجيدة وقضية السلام في الشرق الاوسط وعند البداية قلت في هذا الملتقى الدولي ولا زلت اقول علينا وبموجب التفكير السياسي الجديد ان نسأل انفسنا هل كان ممكناً للانفراج في العلاقات السوفياتية الامريكية ان ياخذ طريقه الى الحياة على قاعدة نظرية توازن المصالح بين اطراف الصراع لولا تشكل عوامله التاريخية المادية والسياسية والمعنوية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية ممثلة بقانون الاستراتيجي التاريخي العسكري والسياسي والمعنوي والذي تم انجازه بينهما. واجبت لولا هذا لما كان ممكناً للدوائر الغربية وخصوصاً الامريكية ان تستجيب لنداء الاتحاد السوفياتي للبحث عن حلول على قاعدة نظرية توازن المصالح بين جميع اطراف الصراع. وفي هذا السياق شهدت قضايا البؤر المتوترة شيء من التقدم تستجيب لنظرية توازن المصالح، لكن علينا ان نلحظ الآن كما لحظ تقرير الامين العام للامم المتحدة الذي قدمه في مطلع الدورة الحالية للجمعية العامة ان القضايا الاقليمية المتوترة قد تراجعت الى الخلف عام ١٩٨٩ وهذا صحيح، فالدوائر الامريكية لازالت تصر على سياسة المجابهة وتسيير الصراعات الاقليمية خدمة لمصالحها الخاصة وحلفائها وتعاند في الاستجابة لحل البؤر الاقليمية المتوترة وفقاً لمبدأ توازن المصالح، ومن الامثلة الصارخة على هذا افغانستان وكمبوديا وامريكا الوسطى وقبرص، الاستثناء الوحيد هو قضية ناميبيا وجنوب غرب افريقيا وهذا الاستثناء وقع بفعل توازن القوى المحلي الاقليمي الاستراتيجي بين القوى المتصارعة في تلك المنطقة فاعطت حلولاً يجري تنفيذها وان كان يجري محاولات الالتفاف عليها احياناً من قبل الادارة الامريكية وحكومة جنوب افريقيا البيضاء. ولكن المحاولات تبؤ بالفشل بين الفترة والاخرى. فبفعل توازن القوى المحلي والاقليمي المستند للانفراج الدولي العام، امكن التوصل الى اتفاق بين كوبا وانغولا وامريكا وجنوب افريقيا قاتم على سحب القوات الكوبية من انغولا مقابل احترام وحدة الاراضي الانغولية وسيادتها، وخروج قوات جنوب افريقيا من جنوب انغولا.

الادارة الامريكية تستغل بشكل بشع الصعوبات التي تعاني منها عمليات اعادة تجديد البناء في الاتحاد السوفياتي (البيروسترويكا) والتي تعاني منها البلدان الاشتراكية لشد انتباه العالم كل العالم لما يدور داخل البلدان الاشتراكية بدلاً من الاستجابة لنداء الشعوب المعذبة تحت نيران البؤر الاقليمية المتوترة في دول العالم الثالث. والاستجابة للنداءات السوفياتية، والاوروبية الغربية بنسبة او اخرى الدافعة باتجاه ضرورة البحث عن حلول للبؤر الاقليمية المتوترة على قاعدة توازن المصالح. هذه العوامل مجتمعة هي التي تعطل دفع عجلة حل البؤر الاقليمية المتوترة من جديد الى الامام بعد ان اندفعت خطوات الى الامام عام ٨٨ ثم تراجعت عام ١٩٨٩.

الآن اقول في هذا الجانب الخاص بالشرق الاوسط بان نظرية الحلول على قاعدة توازن المصالح ليست جديدة في الشرق الاوسط ومخطىء من يظن انها جديدة، وجاءت وليدة تاثيرات التفكير السياسي الجديد، فقد فعندز عام ١٩٦٧ قدمت الدول العربية استعدادها الكامل لحل القضية في الشرق الاوسط عبر قاعدة الحلول الوسط على اساس توازن مصالح جميع اطراف الصراع. ففي نوفمبر ٦٧ وافقت جميع الدول العربية، على قرار مجلس الامن ٢٤٢٠، الذي يقول الارض مقابل السلام، الارض للدول العربية والسلام لاسرائيل في حدود (٦٧) بل وتجاهل هذا الحل الحقوق الوطنية لشعبنا. واكتفى بتوازن المصالح بين الدول العربية واسرائيل ومع ذلك مضت (٢٣ عام) ولم يتم تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢. علينا ان نسأل انفسنا من المسؤول عن هذا كذلك، وافقت جميع الدول العربية على حل وسط يقوم وفق توازن المصالح بين جميع اطراف الصراع في عام (٧٣) بعد حرب اكتوبر ممثلاً في القرار (٣٣٨) ووافقت الدول العربية ان تذهب الى مؤتمر جنيف برعاية كل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة بالحل القائم على القرارين «٢٤٢» و«٣٣٨» بين الدول العربية واسرائيل ولا حضور للحقوق الوطنية الفلسطينية، ومع هذا مر حتى الآن (١٦) سنة ولم ينجز هذا الحل.

م ت ف دخلت فريقاً في الصراع عام ٧٤ بإقرار البرنامج الوطني المرحلي القائم عبر البحث عن حل وسط يقوم عبر توازن المصالح بين جميع اطراف الصراع في الشرق الاوسط ومشاركة شعب فلسطين فريقاً بارزاً في هذه العملية، أي حل يقوم عبر عودة الاراضي المحتلة - الجولان وسيناء للدول العربية، والضفة الفلسطينية والقدس وقطاع غزة لشعب فلسطين وحق تقرير المصير والاستقلال وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية الخاصة بحقوق ابناء الشتات، مقابل الامن والسلام لجميع دول المنطقة، وان يتم اقرار هذا في اطار المؤتمر الدولي

●● أبو إياد

● في البداية لابد من التأكيد على أن الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية هو صديق لنا ولشعبنا ويقف الى جانب قضيتنا موقف ثابت. لكن نحن علمتنا التجربة اننا لا نؤمن بالمواقف الثابتة بل للاسف نؤمن بالمصالح الثابتة وبالتالي اصبح العالم تحركه المصالح اكثر من ان تحركه المبادىء. والاتحاد السوفييتي لانستثنيه من هذه القاعدة، ولكننا نقول ان عملية تعاملنا المبدئي معه اكثر بكثير من تعاملنا معه على اساس المصلحة وبالتالي، ومن خلال هذه النظرة، بدأ الاتحاد السوفييتي تكتيكات في المرحلة الاخيرة حللها وقدمها على اساس انها مفيدة للشعب الفلسطيني ولحركات التحرر كما انها مفيدة في عملية التقارب بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الامريكية تحت يافطة الوفاق الدولي. على المسائل الاستراتيجية وتلك المتعلقة بالنزاعات الاقليمية، ومن هنا شيء طبيعي، وحتى يكون للاتحاد السوفييتي دوراً في المنطقة ان يقيم نوع من العلاقة مع «اسرائيل»، فتح باب الهجرة واضح تحت شعار حقوق الانسان وحريته في العيش اينما كان، والاتحاد السوفييتي لاشك في ذلك دولة عظمى تحترم حقوق الانسان ولكن احترام حقوق الانسان يجب الا يكون على حساب حقوق انسان آخر، لان الهجرة تمس صميم التوازن البشري في فلسطين، وعملية الهجرة هذه لاشك انها تقدم لعدونا جنوداً جدد ومهندسين جدد واطباء جدد وهذه الامور يجب ان نأخذها بعين الاعتبار.

على كلٍّ أرى انه ليس مفيداً أن نضع الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الامريكية في سلة واحدة، لانه يجب ان نظل حريصين على الاتحاد السوفييتي ومواقفه.

والى حد هذه اللحظة ليس لدي أي شك في أن الاتحاد السوفييتي يؤمن بعدالة قضيتنا ولن يتخلى عنها وعن حقوقنا الوطنية وم ت ف - وهذا الامر يجب أن نحرص عليه. لانه هناك قوة صهيونية تحاول أن تضع اسافين بيننا وبين الاتحاد السوفييتي لضرب العلاقات الجيدة القائمة كما تقوم باستغلال بعض المظاهر التي لنا عليها اعتراضات لتجعل منها مشكلة كبيرة وتظهر كأن الاتحاد السوفييتي اصبح في صف الولايات المتحدة وفي صف اعداء قضية الشعب الفلسطيني. يجب أن نحذر هذه الاسافين وان لانستجيب لبعض النزاعات المتطرفة التي تدين ظاهرة الهجرة أو التعاون مع اسرائيل. هذا الامر لايجب ان يوقعنا في الفخ الذي تنصبه لنا الصهيونية العالمية.

ولابد من التأكيد على أن الاتحاد السوفييتي صديق له تكتيكات معينة تدخل ضمن اطار البيريسترويكا يجب أن نكون حذرين حيال هذا الموضوع لاننا نعرف جيداً أن هناك داخل الاتحاد السوفييتي قوى صهيونية تلعب دوراً كبيراً في هذا الاتجاه اي خلق بلبلة في العلاقات التي تربطنا بالاتحاد السوفييتي وأن نحاول كل جهدنا بأن نقطع عليها الطريق لكي نحافظ على علاقاتنا مع هذه الدولة الصديقة والا نكون كمن سلم اعداءه اصدقاءه

●● سليمان النجاب

● بالنسبة للشق الاول من السؤال، ان السياسة النشطة للاتحاد السوفييتي لتحقيق الانفراج الدولي ونزع السلاح وتسوية النزاعات الاقليمية بالوسائل السياسية وعلى اساس قانون توازن المصالح، هذه السياسة قد وجدت تأييداً واسعاً في العالم وأمكن تطبيقها لتسوية العديد من النزاعات الاقليمية المستعصية، واعتقد ان هذه السياسة ستجد طريقها الى التطبيق الفعلي على موضوعة ازمة الصراع العربي - الاسرائيلي.

واذا كانت هذه السياسة لم تحقق تقدماً حسياً الى حد الآن، فان مسؤولية ذلك تتحملها بالدرجة الاولى الولايات المتحدة الامريكية التي تقف موقفاً عنيداً في رفض الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وتصر على تجاوز المؤتمر الدولي وتطبيق تسوية على غرار كامب ديفيد، ولذلك اعتقد أنه من الظلم تحميل الاتحاد السوفييتي مسؤولية استمرار الوضع المتأزم في منطقة الشرق الاوسط.

ولكن هنا يثار سؤال الا تؤثر المشاكل والصعوبات الداخلية التي يشهدها الاتحاد السوفييتي والمشاكل والتطورات التي تعيشها الدول الاشتراكية على ثقل الدور السوفييتي في تسوية ازمة الصراع العربي - الاسرائيلي؟ اقول نعم، ولكن هذا التأثير لايأخذ كما يحاول البعض ان يتهم اتجاه التواطؤ مع الادارة الامريكية لفرض تسوية غير مبدئية للنزاع العربي - الاسرائيلي لا أحد في القيادة الفلسطينية يرى ذلك، وربما يرى القارىء العادي الذي يطلع على تصريحات القادة والمسؤولين السوفييت انها دائماً تؤكد باستمرار على ضرورة ايجاد تسوية تقوم على أسس مبدئية وان السياسة السوفييتية نفسها ماتزال تستند لذات الاسس وتشيد اشادة كبرى بمبادرة السلام الفلسطينية التي تطرح حلاً واقعياً لحل النزاع العربي - الاسرائيلي وجوهره القضية الفلسطينية والتي تستند الى مبدأ توازن المصالح حيث أكد الاتحاد السوفييتي على أن أسس التسوية لابد ان تستند الى الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ويسخر القادة السوفييت من أية اطراف تحاول ان تستبعد منظمة التحرير الفلسطينية من تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي، مؤكداً في ذات الوقت ان الاطار الملائم للتسوية هو المؤتمر الدولي بمشاركة اطراف النزاع جميعها بما في ذلك منظمة التحرير وباقي الاعضاء الدائمين في مجلس الامن ■■